



الصورة: ICC-CPI ©

وتتيح قسم الأمن والسلامة إجراء التحقيقات والمحاكمات من خلال توفير أكبر قدر ممكن من الأمن والسلامة لجميع المشاركين.

مؤسسة معترف بها وتحظى بدعم كاف

يجري قلم المحكمة اتصالات منتظمة مع مجموعات شتى من الأطراف صاحبة المصلحة في المحكمة في مجالات تشمل الإعلام والتوعية والعلاقات الخارجية.

وتركّز أنشطة العلاقات الخارجية على ضمان دعم الدول والمنظمات الدولية في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، وتنفيذ الأحكام، وتبادل المعلومات، وتوفير الإمدادات والأمن الميداني. ويتولى قلم المحكمة أيضاً مسؤولية تنفيذ الأوامر الصادرة عن الدوائر مثل تنفيذ أوامر القبض وتعقب الممتلكات والحجز عليها.

وتُعَد المنظمات غير الحكومية والهيئات القانونية والمؤسسات الأكاديمية من الأطراف الأساسية الأخرى في نظام القانون الجنائي الدولي التي يتعاون معها قلم المحكمة. وعلى وجه العموم، يضطلع المكتب المباشر للمسجل بالاتصال بالأطراف المعنية ويتدبر شؤونه.

ويؤدي قسم العمليات الميدانية، وقسم خدمات المشورة القانونية، وقسم الإعلام والوثائق دوراً هاماً في العلاقات مع الأطراف صاحبة المصلحة. وعلى المنوال نفسه، لا يمكن لأقسام أخرى مثل قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، ووحدة المجني عليهم والشهود، بل حتى قسم الاحتجاز أن تضطلع بمهامها على نحو فعال إلا من خلال التبادل والتفاعل مع هذه الأطراف الفاعلة الخارجية. كما أن للتوعية دوراً أساسياً في بلوغ هدف المحكمة في أن تصبح مؤسسة تحظى باعتراف ودعم كبيرين. وقلم المحكمة مسؤول عن وضع برنامج التوعية وتنفيذه بما يتماشى مع خطة المحكمة الاستراتيجية المفصلة الخاصة بالتوعية. ويتعين على المحكمة أن تسعى إلى تقريب المسافة بينها وبين المجتمعات المحلية المتضررة عن طريق إنشاء نظام فعال يقوم على الاتصال المتبادل. وسيتيح ذلك فهم شواغل هذه المجتمعات وتوقعاتها على نحو أفضل وتعزيز ثقتها في العدالة الجنائية الدولية.

قلم المحكمة هو أحد أجهزة المحكمة الجنائية الدولية الأربعة وهو مسؤول عن الجوانب غير القضائية المتعلقة بإدارة المحكمة وتزويدها بالخدمات. وتندرج جميع المهام التي يضطلع بها قلم المحكمة في إطار الدعم الواضح للأهداف الاستراتيجية للمحكمة.

والسمة المميّزة لعمل قلم المحكمة هي أن قلم المحكمة ينبغي أن يظل جهازاً محايداً على الدوام. ويعي قلم المحكمة أن نوعية أنشطته وفعاليتها وشفافيتها وملاءمة توقيتها كلها أمور تؤثر في أداء المهمة الشاملة للمحكمة. ويستلزم قلم المحكمة بإطاره التنظيمي وبالمعايير الدولية، كما أن نظره نظرة مستقبلية ولا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

نوعية العدالة

يتمثل الهدف من الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة في نهاية المطاف في عقد إجراءات علنية عادلة وفعالة وسريعة.

وتتيح قسم دعم محامي الدفاع التابع لقلم المحكمة للمشتبه بهم والمتهمين أن يمثلهم محام للدفاع عنهم، والتزاماً بمبدأ تكافؤ الإمكانات، يساعد القسم أيضاً محامي المجني عليهم ويتولى مسؤولية المساعدة القانونية التي تتحمل المحكمة تكاليفها.

وتدعم شعبة خدمات المحكمة التحقيقات والمحاكمات من خلال أدائها مهام أساسية من قبيل مساعدة المجني عليهم على المشاركة في الإجراءات القضائية وتقديم طلبات جبر الأضرار، وحماية الشهود، وتسيير شؤون مركز الاحتجاز. كما تقدم هذه الشعبة خدمات الترجمة التحريرية والشفوية في أثناء جميع جلسات المحاكمات، وهي مسؤولة عن السجلات والإيداعات والإخطارات كما يُعْهَد إليها بخدمات إدارة المحكمة.

وللعمل الذي يؤديه قسم الإعلام والوثائق أهمية بالغة في تحقيق عدالة جيدة النوعية ذلك أنه يكفل أن تكون المحاكمات علنية ويمكن الاطلاع عليها، ولا سيما للجماعات المتضررة من جراء ارتكاب جرائم تندرج في نطاق اختصاص المحكمة.

المحكمة وغير ذلك من المهام التي تسهم كلها في إقامة منظمة فعالة ومرنة وخاضعة للمساءلة.

وللمهام التي يضطلع بها قسم الموارد البشرية أهمية بالغة في هذه الجهود ذلك أنه يقدم مساهمة جوهرية في وضع وتحقيق الأهداف المتعلقة بأهم مورد من موارد المحكمة ألا وهو ملاكها من الموظفين.

ويشمل الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة إلى جميع أجهزة المحكمة المكاتب التابعة له إدارياً فقط.

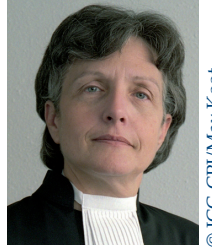
مثال للإدارة العامة

تضطلع الأقسام التنفيذية، مثل قسم العمليات الميدانية، وقسم الأمن والسلامة، وقسم خدمات المشورة القانونية التابع لقلم المحكمة بدور أساسي في ضمان وضع إطار إداري ملائم وفَعَال للمحكمة تقدم هذه الأقسام من خلاله خدماتها.

وتعمل شعبة الإدارة على تقديم تكنولوجيا المعلومات الملائمة، وإعداد ميزانيات مقترحة سليمة ودقيقة، وضمان المحاسبة الصحيحة، وشراء السلع، وتوفير الإمدادات، وتشغيل المكاتب الميدانية، وصيانة مباني

السيدة سيلفانا أربيا، مسجل المحكمة

يتولى المسجل رئاسة قلم المحكمة، وهو المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة، ويُنتخب بطريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للقضاة المجتمعين في جلسة عامة. وقد انتُخبت السيدة سيلفانا أربيا، وهي من إيطاليا، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مسجلاً جديداً لفترة ولاية مدتها خمس سنوات خلفاً للسيد برونو كاتالا. وستمارس السيدة أربيا مهامها تحت سلطة رئيس المحكمة.



© ICC-CPI/Max Koot

وللسيدة سيلفانا أربيا خبرة واسعة بالقانون الدولي، والقانون الجنائي، وبجوانب الإدارة القضائية للقانون الجنائي الدولي. تولت السيدة أربيا، قبل التحاقها بالمحكمة الجنائية الدولية، رئاسة هيئة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعملت قبل ذلك وكليلاً أول للمدعي العام ورئيساً بالنيابة لهيئة الادعاء في مكتب المدعي العام، كما تولت رئاسة هيئة الادعاء في قضايا هامة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

فضلاً عن ذلك، شاركت السيدة أربيا في صياغة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بصفتها عضواً في الوفد الإيطالي المشارك في المؤتمر الدبلوماسي الذي عُقد في روما عام ١٩٩٨.

والسيدة أربيا حاصلة على إجازة القانون من جامعة بادوفا بإيطاليا، وقد زاولت مهام القضاء في إيطاليا. وسبق أن نُشرت لها مجموعة من المقالات والكتب عن حقوق الإنسان وحقوق الأطفال.

السيد ديديه بريرا، نائب المسجل

السيد ديديه بريرا، وهو مواطن سنغالي، هو أول شخص يشغل منصب نائب مسجل المحكمة الجنائية الدولية. انتُخب السيد بريرا في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لفترة ولاية مدتها خمس سنوات، وأدى القسم رسمياً في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

نال السيد بريرا، وهو محام سابق في نقابة المحامين السنغاليين وعضو في المجلس التنفيذي لنقابة المحامين السنغاليين، درجة الماجستير في القانون الخاص (بامتياز) وله خبرة واسعة بالقانون الدولي والقانون الجنائي وجوانب الإدارة القضائية المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي.

وتولى السيد بريرا قبل انتخابه نائباً للمسجل منصب رئيس شعبة المجني عليهم والمحامين في قلم المحكمة الجنائية الدولية اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠٠٤. وعمل قبل ذلك، لمدة خمس سنوات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حيث تولى في البداية منصب نائب رئيس قسم محامي الدفاع وإدارة مركز الاحتجاز ومن ثم تولى رئاسة القسم. ومن عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٩، كان شريكاً رئيسياً في مكتب كوناكي وبريرا للمحاماة.



© ICC-CPI/Max Koot

